

Distr.: General
7 January 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد لينتونين (فنلندا)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing
.Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

الامتثال لقرار الجمعية العامة ١٨٥/٦٠ بشأن هذا الموضوع الذي انفردت الولايات المتحدة بمعارضته.

المناقشة العامة (تابع)

٤ - واستطرد قائلاً إن الاقتصاد السوري يتعرض لضغط شديد نتيجة للحرب والقتال في المنطقة؛ فقد ارتفعت الأسعار، كما أن موارد البلد الأساسية وخدمات الصحة والتعليم وغيرها من الخدمات تحمل فوق طاقتها إلى حد كبير جدا نتيجة تدفق أكثر من مليون ونصف مليون لاجئ عراقي. وهناك افتقار إلى الإرادة الدولية اللازمة لمعالجة مشكلة اللاجئين هذه، ومن غير المقبول أن تتحمل الجمهورية العربية السورية العواقب الاقتصادية والاجتماعية للممارسات المضللة للولايات المتحدة والمملكة المتحدة في المنطقة. وعلاوة على ذلك، يمتد الأذى إلى الاقتصادات في جميع أنحاء العالم، وهي الاقتصادات المتضررة من ارتفاع أسعار النفط ومشتقاته منذ احتلال العراق وزحف تيار القلقة وانعدام الأمن إلى الشرق الأوسط.

٥ - وفيما يتعلق بنية إسرائيل تقديم مشروع قرار بشأن موضوع تسخير التكنولوجيا الزراعية لتحقيق التنمية، قال إنه ينبغي للدول الأعضاء أن تنظر في عواقب ممارسات إسرائيل وسياساتها إزاء الموارد الزراعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والجزر السورية المحتلة، وقد جرى وصف كل ذلك بإسهاب في التقرير الوارد في الوثيقة A/62/75-E/2007/13. وينبغي أن تحلل إسرائيل من تقديم مشروع القرار هذا حيث أن التكنولوجيا الوحيدة التي قدمتها إلى العالم تتضمن العدوان والاحتلال وإنكار الحقوق. ويتعين على أي مشروع تتقدم به إسرائيل أن يصور ممارساتها وانتهاكاتهما المتعلقة بالزراعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة والجزر السورية المحتلة.

٦ - السيدة فوماتشانه (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قالت إن أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير

١ - السيد جعفري (الجمهورية العربية السورية): قال إن بلده أحرز تقدماً كبيراً صوب تحقيق اقتصاد سوق اجتماعي من خلال عملية جارية للإصلاح الشامل، بما فيه إصلاح التشريع الاقتصادي والمالي والاستثماري للبلد، مع الاهتمام بصفة خاصة بتدعيم الركائز الثلاث للتنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ومن بينها الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك، يواجه البلد صعوبات وتحديات متصلة. فنظراً للاحتلال الإسرائيلي المتواصل، استنزفت الموارد الطبيعية الغنية للجزر السورية، الذي أخضع لتدنٍ بيئي خطير نتيجة الممارسات الإسرائيلية غير المسؤولة. وفي هذا الصدد، حث وفود أستراليا وجزر مارشال وميكرونيزيا، التي صوتت ضد قرار اللجنة الثانية بشأن هذه المسألة في الدورة ٦١ للجمعية العامة، ووفود أوغندا والكاميرون وكندا وكوت ديفوار وناورو وهاييتي، التي امتنعت عن التصويت، فضلاً عن الوفود التي لم تكن موجودة أثناء التصويت، على أن تعيد النظر في مواقفها وتصوت لصالح مشروع القرار في الدورة الحالية.

٢ - وأضاف أن طلب سوريا الانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية المقدم عام ٢٠٠١ لم يظهر حتى الآن في جدول أعمال المنظمة. وينبغي ألا يستخدم بعض أعضاء المنظمة من ذوي النفوذ عملية العضوية هذه كأداة للضغط السياسي.

٣ - ومضى يقول إن الجزاءات التجارية المفروضة من الولايات المتحدة ضد بلده ما زالت قائمة منذ عام ٢٠٠٤. والجمهورية العربية السورية تنتقد بشدة أية دولة تفرض أو تشجع اتخاذ تدابير أحادية ضد دولة أخرى كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي، ولهذا تدعو الدول الأعضاء إلى

القضية على مبدأ مسؤوليات مشتركة ولكن متفاوتة، وأن تهتم بالتنمية المستدامة. وتحتاج أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية إلى مساعدات مالية وتقنية من أجل بناء قدرتها على التكيف والحصول على التكنولوجيات الواجهة.

٩ - وأعربت عن التزام حكومتها الشديد بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وقد وضعت الحكومة استراتيجية تتناول أولوياتها الإنمائية، بما فيها القضاء على الفقر بحلول عام ٢٠١٠ ونقل البلد خارج وضع أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٢٠. وقد بدأت خطة التنمية الاجتماعية الاقتصادية الخمسية السادسة للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ بداية طيبة. ومع ذلك، ورغم التقدم المحرز، يواجه بلدها العديد من التحديات. وبلدها، بوصفه بلدا من أقل البلدان غير الساحلية نموا، قد عانى نتيجة التكاليف الباهظة للنقل العابر، مما قلل من قدرته التنافسية في مجالي التجارة الإقليمية والدولية وخفض إيراداته الوطنية. ويحتاج بلدها إلى دعم أكبر من المجتمع الدولي.

١٠ - السيد كاريواواسام (سري لانكا): قال إنه ينبغي للعالم أن يتصدى لقضية تغير المناخ في إطار التنمية المستدامة وعلى أساس مبادئ ريو المتفق عليها. ومن المهم قبول المسؤوليات المتفاوتة عند معالجة هذه القضية. ويجب على العالم أن يدرك قيمة الغطاء الحرجي في البلدان النامية، وهو الغطاء الذي يجب صونه من أجل منفعة البشرية.

١١ - وأضاف أن حكومة بلده ملتزمة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتحقق سري لانكا بالفعل أهداف التعليم الأولي وتكافؤ الجنسين في المدارس وخدمات الصحة الإنجابية. وهي في الطريق إلى الوصول قبل عام ٢٠١٥ بمدة كبيرة إلى التعليم الأولي العالمي. وقد جرى القضاء على التفاوت بين الجنسين في كل من التعليم الأولي والإعدادي.

الساحلية تحتاج إلى دعم أقوى لجهودها الرامية إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة والاندماج في اقتصاد العولمة. وينبغي لهذا أن يتم أولا وقبل كل شيء من خلال التنفيذ الكامل والفعال والمناسب من حيث التوقيت لبرنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا وبرنامج عمل ألماني للبلدان النامية غير الساحلية. وبوجه خاص، تحتاج البلدان النامية غير الساحلية إلى مساعدات دولية من أجل استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماني المزمع عقده عام ٢٠٠٨.

٧ - وأضافت أنه توجد حاجة أيضا إلى زيادة الدعم من خلال الترتيبات الحالية لمنظمة التجارة العالمية، بما في ذلك المعونة لصالح التجارة والإطار المتكامل المعزز لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نموا. ويعلق وفد بلدها أهمية كبيرة على استئناف جولة الدوحة الإنمائية واختتامها في موعد مبكر؛ وفي هذه العملية، يتعين النظر بصورة إيجابية إلى الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية كما جرى النص عليه في الخطوط العريضة لمنهاج عمل أسنسيون لجولة الدوحة الإنمائية. وينبغي زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى تلك البلدان، كما جرت الدعوة إلى ذلك في البيان الختامي للقمة العالمية لعام ٢٠٠٥. ومن شأن الحوار الرفيع المستوى القادم بشأن تمويل التنمية أن يولد زخما للاختتام الناجح لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، المزمع عقده في قطر عام ٢٠٠٨.

٨ - ومضت تقول إن المناسبة الرفيعة المستوى بشأن تغير المناخ دلت على تصميم زعماء العالم على التصدي لتحديات تلك الظاهرة على نحو عاجل. وستسهم نتائج المناقشة إسهاما كبيرا في نجاح الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المزمع عقدها في بالي. وينبغي أن تركز المناقشات حول هذه

التوصل إلى اختتام ناجح لجولة الدوحة للمفاوضات التجارية. وإسرائيل، وهي بصدد عملية الانضمام إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قد بنت اقتصادها على تكنولوجيات التصدير.

١٥ - وأضاف أن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات سيتيح فرصة لتقييم وتحسين كفاءة وفعالية الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. والمزيد من التعاون في الشراكات، مثل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون مع الدول المتقدمة النمو، يشكل استراتيجية هامة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، على الصعيد العالمية والإقليمية والقطرية. وتزيد إسرائيل أنشطة مركز الماشاف للتعاون الدولي وإسهاماته في التنمية. وسواصل بلده بذل قصارى جهده للإسهام في التنمية في مجالات نقل التكنولوجيا والتعاون التقني. ويقيم بلده شراكات جديدة ومبتكرة، كما يدعم علاقاته بالدول الأعضاء وبالصناديق والبرامج في تلك المجالات.

١٦ - ومضى يقول إن إسرائيل تتطلع إلى تعزيز نقل التكنولوجيا من أجل تحقيق التنمية المستدامة في مجالات مثل الزراعة والمياه والطاقة المتجددة والموارد الطبيعية. وينبغي للجنة الثانية اعتماد قرار بناء يرسى حجر الأساس للدورة السادسة عشرة للجنة التنمية المستدامة، التي ستعقد في السنوات الست المقبلة بين الزراعة والتنمية الريفية والأراضي والجفاف والتصحر وأفريقيا. وإحراز تقدم في هذه المجموعة المواضيعية أمر أساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم، وبخاصة في أفريقيا. وحيث أن التدريب أحد القضايا المدرجة في جدول الأعمال، تود إسرائيل أن تؤكد الأهمية التي تعلقها على التدريب وبناء القدرات.

وجرى تخفيض وفيات الأطفال والوفيات النفاسية إلى مستوى يقارن بمستويات بعض البلدان المتقدمة النمو. وما زال انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في سري لانكا منخفض نسبياً، ويجري تنفيذ برامج توعية المجموعات المستضعفة. ويكمن التحدي في القطاع السكاني الذي لا يزال يعيش تحت خط الفقر الوطني.

١٢ - ومضى يقول إن لسري لانكا برنامجاً إنمائياً للطرق الريفية، وهو برنامج إنمائي ريفي، ومبادرة وطنية لتنمية الهياكل الأساسية. وتقدر حكومة بلده الدعم والمساعدة اللذين تلقتهما من المجتمع الدولي؛ ومع ذلك، فمن الضروري أن تكفل منظومة الأمم المتحدة والأطراف المانحة الأخرى إنفاق صناديق المشاريع على العمل الفعلي في الميدان وليس على النفقات العامة.

١٣ - واستطرد قائلاً إن الوقت قد حان لكي تعيد الأمم المتحدة تأكيد دورها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الدولي. ويجب أن يوجد الأعضاء طرقاً مبتكرة لتمكين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجنة الثانية من مباشرة الأدوار المطلوبة منهما.

١٤ - السيد فلوس (إسرائيل): قال إن المشاركة الواسعة النطاق في المناسبة الرفيعة المستوى بشأن تغير المناخ ولدت الإرادة السياسية اللازمة لعقد المؤتمر القادم لتغير المناخ في بالي. وينبغي للجنة الثانية أن ترسي حجر أساس مفاوضات حول ترتيب يسري بعد عام ٢٠١٢ عن طريق اعتماد قرار ببناء في هذا الصدد. وبالمثل، سيساعد الحوار الرفيع المستوى الثالث بشأن تمويل التنمية الاستعدادات التي تجري من أجل مؤتمر المتابعة الدولي بشأن تمويل التنمية المعتمزم أن يعقد في الدوحة. وقد أتاح توافق آراء مونتيري خريطة طريق هامة تستهدف القضاء على الفقر وتوطيد الاستقلال الاقتصادي لجميع الأمم. وأعرب عن أمل وفد بلده في

جعلها ضعيفة جدا. ويجب أن يسفر إصلاح المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية عن زيادة في أصوات البلدان النامية ومشاركتها على قدم المساواة.

٢٢ - واستطرد قائلاً إن المجتمع الدولي قد اعتمد جدول أعمال معين ينص على أهداف يمكن قياسها للتعجيل بتحقيق التنمية في أفقر بلدان العالم في كل من إعلان الألفية المعتمد عام ٢٠٠٠ وتوافق آراء مونتيري لعام ٢٠٠٢. ومع ذلك لم يجر إحراز أوجه تقدم مماثلة بالنسبة لتطوير التعاون مع البلدان النامية المتوسطة الدخل. ولا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية الموعود بها في مونتيري مجرد وعود للبلدان النامية بوجه عام وللبلدان المتوسطة الدخل بوجه خاص. وينبغي ألا يستخدم النجاح النسبي للبلدان المتوسطة الدخل في عدد من المجالات ذريعة لحرمان الفقراء في تلك البلدان من الحصول على المساعدة الإنمائية التي يحتاجون إليها احتياجا شديدا. وإذا كان للمجتمع الدولي أن يحقق هدف تخفيض الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، فمن الضروري دعم جهود البلدان المتوسطة الدخل للحد من الفقر من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية، والتجارة والاستثمار، والتعاون الاقتصادي والتقني، ونقل التكنولوجيا. ويجب أن تنزعزم الأمم المتحدة دعم الجهود الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل بحيث تمكنها من التصدي للمجالات الثلاثة لنواحي الضعف الأساسية التي جرى تعريفها في المؤتمرين المعنيين بالتعاون الإنمائي مع تلك البلدان، اللذين عقدا في مدريد وسان سلفادور. وسيسهم الحوار الرفيع المستوى القادم بشأن تمويل التنمية إسهاما كبيرا في التحضير لمؤتمر المتابعة الدولي بشأن تمويل التنمية المعتمزم عقده في الدوحة عام ٢٠٠٨.

٢٣ - وأضاف أن حكومة بلده تتناول قضية تغير المناخ على نحو جاد وترى أنه ينبغي أن يطبق دائما مبدأ مسؤوليات مشتركة ولكن متفاوتة. وناميبيا، بوصفها بلدا يبعث مقداراً ضئيلاً من غازات الدفيئة وضحية كبيرة لآثار

١٧ - واستطرد قائلاً، حكومة بلده لا تزال ملتزمة بتدعيم أعمال اللجنة الثانية وتنشيطها. وينبغي النظر في التقسيم السليم للأعمال بين اللجنة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويتعين الاستمرار في ترشيد جدول الأعمال من خلال عدة أمور منها تجميع البنود والبنود الفرعية ومناقشتها مرة كل سنتين أو مرة كل ثلاث سنوات، حسب الاقتضاء. وتبسيط القرارات المطولة سيحسن فعالية اللجنة أيضاً.

١٨ - وأخيراً، أعرب عن رغبة وفد بلده في تأكيد أهمية احترام طرق عمل اللجنة، وبخاصة الإحجام عن توجيه النقد والإدانة السياسيين إلى دول أعضاء بعينها. وقد شهدت اللجنة تلك الممارسة قبل بضع دقائق. ومن المهم أن تعمل اللجنة بتوافق الآراء.

١٩ - السيد موبيندي (ناميبيا): قال إنه بالرغم من النمو الهائل الذي تحقق في العالم النامي، وبخاصة في أفريقيا، لم يكن هذا النمو موزعاً بالتساوي. فبلده، على سبيل المثال، لم يحقق نمواً في عام ٢٠٠٦ إلا بنسبة ٤,٦ في المائة. ولم يتماش خلق الوظائف مع النمو في أفريقيا. وعلاوة على ذلك تضررت البلدان المستوردة للنفط، مثل ناميبيا، من الارتفاع المستمر في أسعاره.

٢٠ - وأضاف أن الطريق المسدود الحالي في جولة الدوحة الإنمائية كان له أثر سلبي على التنمية ومحاربة الفقر. وقد أثر ذلك أيضاً على الحركة في المجالات الأخرى للمفاوضات مثل المعونة لصالح التجارة، كما أدى إلى عقد كثير من الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية ودون الإقليمية التي يمكن أن تحول المفاوضات التجارية عن تناول النظام التجاري المتعدد الأطراف وقواعده ومبادئه.

٢١ - ومضى يقول إنه من الضروري معالجة الاختلالات في النظام المالي العالمي. واعتماد العالم على عملة واحدة

- تغير المناخ، تشغلها مسألة التكيف، التي تتطلب دعماً دولياً. وينبغي توفير التمويل الكافي لمرفق البيئة العالمية، الذي يدعم جهود التكيف التي يبذلها بلده.
- ٢٤ - السيد سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): أعرب عن أسفه لبطء التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عدد من البلدان النامية، بالرغم من الجهود التي تبذلها تلك البلدان. ويزداد التفاوت بين الشمال والجنوب، مما يسفر عن المزيد من تهميش البلدان النامية فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية الدولية. وقد ظهرت أيضاً شواغل تتعلق بالتدهور البيئي والكوارث الطبيعية. ويستمر الخطر الاقتصادي الأحادي الجانب والقسري ضد دول ذات سيادة، بل يجري تريره علناً بحجة مكافحة الإرهاب أو حماية حقوق الإنسان. وتشكل هذه الممارسات عقبة في سبيل تحقيق التنمية في الدول النامية وانتهاكا لسيادتها التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، وينبغي لهذه الممارسات أن تلغى. ومن الضروري أن تظهر الدول الأعضاء الإرادة السياسية وأن تبذل جهوداً ضخمة ترمي إلى إعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية المحففة الحالية.
- ٢٥ - وأضاف أن النظام التجاري الحمائي الحالي الذي يتميز بمنح إعانات كبيرة للتصدير وبفرض تعريفات لمكافحة الإغراق يشكل عقبة رئيسية في وجه البلدان النامية تعترض سبيل جهودها الرامية إلى إقامة الأسواق الدولية والوصول إليها. ويجب استبدال النظام الحالي بنظام أكثر عدلاً يمكن فيه لكل من البلدان النامية والمتقدمة النمو أن تنعم بالرخاء.
- ٢٦ - ومضى يقول إنه لما كانت التنمية الاقتصادية والقدرات تختلف من بلد لآخر، فلا يمكن لنموذج واحد أن يمتد لجميع البلدان من تحقيق التنمية المستدامة. ويجب أن تسهم المساعدة الإنمائية الدولية إسهاماً مفيداً في بناء القدرات
- في البلدان النامية، بينما يجري احترام الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية الوطنية لفرادى البلدان.
- ٢٧ - واستطرد قائلاً إن تغير المناخ والدمار البيئي يظهران الآن كأكثر عقبتين في سبيل تحقيق التنمية المستدامة. ويمكن أن تؤدي اللامبالاة إلى حدوث الكوارث، ولهذا تتطلب الحالة جهوداً متضافرة من الدول الأعضاء.
- ٢٨ - وأضاف أنه يتعين أيضاً على الأمم المتحدة، التي تضطلع بدور في تعزيز الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، أن تعطي الأولوية لتيسير تهيئة بيئة دولية مؤاتية للبلدان النامية وهي تسعى إلى تحقيق الأهداف الإنمائية. ومن الضروري توسيع نطاق الدور الذي تضطلع به المنظمات الإنمائية في منظومة الأمم المتحدة، مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بغية التغلب على التحديات الحالية.
- ٢٩ - وأخيراً، قال إن وفد بلده يسترعي انتباه اللجنة إلى محاولات بعض البلدان استخدام وكالات الأمم المتحدة، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كوسيلة لفرض ضغط سياسي؛ ومن الواضح أن هذا أمر غير مقبول.
- ٣٠ - السيد والي (نيجيريا): قال إن نيجيريا تدعو بقوة إلى منظومة للأمم المتحدة تتميز بالتماسك والفعالية، ولهذا فهي تعلق أهمية كبرى على استعراض السياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات. وأنشطة لجنة التنمية المستدامة هامة أيضاً، حيث أن اللجنة تعمل بوصفها ركيزة لجدول الأعمال الإنمائي للأمم المتحدة. وأعرب عن أسف وفد بلده لعدم تمكن اللجنة من الوصول إلى توافق في الآراء أثناء دورة اللجنة الخامسة عشرة بشأن مشروع النص التفاوضي لرئيسها، وأضاف أن الوفد يحث اللجنة على الاهتمام بالتوصل إلى توافق في الآراء بشأن القضايا المتعلقة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذه.

المعونة. والتزامات التنمية التي قطعت عام ٢٠٠٢ لم يجز الوفاء بها بعد. والمستويات الحالية والمتوقعة للمساعدة الإنمائية الرسمية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ تقل كثيرا عن الـ ١٥٠ مليار دولار التي يعتقد أن البلدان النامية تحتاج إليها لكي تحقق الأهداف الإنمائية. ولذلك، حث الشركاء في التنمية على زيادة إسهامهم في المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الهدف المتفق عليه، وهو ٠,٧ في المائة من دخلهم القومي الإجمالي. ومن الأمور الحاسمة بنفس القدر الوفاء بالتعهدات المقطوعة عام ٢٠٠٥ بمضاعفة المعونة المقدمة إلى أفريقيا بحلول عام ٢٠١٠.

٣٥ - ومضى يقول إن المساعدة الإنمائية ينبغي أن تكون أداة فعالة لتطوير النوعية بناء على برامج سليمة مملوكة للبلدان تدمج في الميزانية، وينبغي ألا تستخدم في دفع أجور الخبراء الذين يقدمهم المانحون. ويتعين على المنتدى الجديد للتعاون الإنمائي أن يوفر إشرافا دوليا على المساعدة الإنمائية. ويجب توفير الموارد التي تحتاج إليها التنمية من خلال تخفيض الديون وإلغاء الديون غير المستدامة.

٣٦ - واستطرد قائلا إنه من المعترف به بصفة عامة أن تغير المناخ سيكون له في المستقبل أثر أشد قسوة على البلدان النامية، وسيجعل تحقيق التنمية أكثر صعوبة وتكلفة في تلك البلدان، وبخاصة في أفريقيا. ولذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يهتم بكفالة فعالية المبادرات المتنوعة التي تستهدف تعزيز قدرات أفريقيا على التكيف مع تغير المناخ. والنجاح الباهر للمناقشة المواضيعية غير الرسمية التي جرت مؤخرا والمناسبة الرفيعة المستوى بشأن تغير المناخ برهن على الإرادة السياسية للدول فيما يتعلق بمعالجة قضية تغير المناخ، مما ينبغي أن يؤدي إلى نتائج شاملة للمؤتمر القادم لتغير المناخ في بالي على أساس مبدأ مسؤوليات مشتركة ولكن متفاوتة. ويتعين إتمام المفاوضات بحلول عام ٢٠٠٩ بحيث تكفل بدء سريان اتفاق جديد في عام ٢٠١٢.

٣١ - ومضى يقول إنه لما كانت الطاقة من الأمور الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة، فمن الضروري تحسين إمكانية الوصول إلى طاقات جديدة. ولهذا تدعم نيجيريا وتعزز تماما تطوير خليط مرن من الطاقة. وفي هذا الصدد، تكشف نيجيريا الجهود الرامية إلى تسخير الطاقات المتجددة وتدعو إلى الاستثمار المالي الدولي والمساعدة التقنية وتدابير بناء القدرات. ونيجيريا، بوصفها بلدا منتجا للنفط، تعلق أيضا أهمية كبيرة على تنمية تكنولوجيات الوقود الأحفوري النظيف ونقلها.

٣٢ - واستطرد قائلا إن نيجيريا تدرك الصلة بين التجارة والتنمية، وهي لذلك تدعو إلى الاحتتام العاجل لجولة الدوحة. وتوجد حاجة ماسة إلى نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف يركز على قواعد ويتسم بالانفتاح وعدم التمييز والعدالة يسهم في النمو والتنمية وتوليد العمالة. ومن المؤكد أن إلغاء الإعانات الزراعية سييسر وصول الدول النامية إلى الأسواق. وفضلا عن ذلك، ينبغي تعديل قواعد حقوق الملكية الفكرية لتمكين البلدان النامية من الحصول على التكنولوجيات الجديدة والمنتجات على نحو أكثر سهولة.

٣٣ - وأعرب عن أسفه للاحتلالات المالية الدولية وسيطرة البلدان المتقدمة النمو على وضع المعايير المالية. وفضلا عن ذلك، قال إنه يتفق مع الرأي القائل بأن المزيد من فقد الثقة في الدولار يمكن أن يتسبب في حدوث تغيرات مفاجئة في الاقتصاد العالمي وزعزعة النظام المالي الدولي وإلحاق الضرر بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٤ - وأضاف أن نيجيريا تأمل في أن يعمل مؤتمر عام ٢٠٠٨ الدولي للمتابعة بشأن تمويل التنمية على توفير الموارد اللازمة للوفاء بالتطلعات الإنمائية للبلدان النامية. وتدعو نيجيريا أيضا إلى سرعة تنفيذ إعلان باريس بشأن فعالية

٣٧ - وأردف قائلاً إن نيجيريا ملتزمة تماماً بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي لا شك في أنه يحدث اختلافا هائلا في الهيكل الإنمائي للبلدان النامية، وأن نيجيريا تدعو إلى تدعيم الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفها مركزا لتنسيق التعاون فيما بين تلك البلدان. ونيجيريا، لكي ترهن على التزامها، منحت مليون دولار للوحدة الخاصة من أجل بناء القدرات والمبادرات الإنمائية. ومما يثلج الصدر أن بلدانا نامية كثيرة انتفعت، ليس من التدفقات الاستثمارية الجديدة الواردة فحسب، بل من نقل التكنولوجيا أيضا من خلال آلية بلدان الجنوب. وتثني نيجيريا على المبادرة بإنشاء النظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب، وتكرر الإعراب عن دعوتها لوضع تاريخ مستهدف.

٤٠ - وأضاف أنه ينبغي تنسيق استجابات مؤسسات بريتون وودز تنسيقاً أفضل مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بغية كفالة المحافظة على المبادئ التوجيهية والممارسات المتناسكة في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة. وكما بين الممثل المتكلم باسم الاتحاد الأوروبي، من الضروري الاستمرار في تدعيم أعمال اللجنة كجزء من إنعاش الجمعية العامة وبغية تبسيط أعمال اللجنة بحيث تسفر عن نتائج ملموسة في الوقت المناسب.

٤١ - السيد بودل (نيبال): قال إن القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة لا يزالان شاغلين رئيسيين للمجتمع الدولي. وبالرغم من إحراز تقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فمنافع التنمية غير موزعة توزيعاً عادلاً. وعدم إحراز تقدم بشأن برنامج الدوحة الإنمائي يشكل مصدراً للقلق حيث أن ذلك يقوض البعد الإنمائي للتجارة ويسمح بالاستمرار في تميش البلدان الفقيرة.

٤٢ - وأضاف أن أفقر البلدان لن تنتفع من العولمة دون تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق والنهوض بالهياكل الأساسية، ودون تكنولوجيا إنتاجية فعالة أو حوافز مبتكرة. وفي هذا الصدد، للمنظمات الدولية دور حاسم يجب أن تضطلع به. ودعا مرة أخرى إلى التشغيل الواسع النطاق والفعال لمبادرة المعونة لصالح التجارة وإمكانية الوصول

٣٨ - وقال إنه لكي تتحقق الأهداف الإنمائية للألفية، من الضروري لكل من البلدان المتقدمة النمو والنامية أن تفي بالتزاماتها. ومما يؤسف له أن البلدان المانحة لم تفعل ذلك، كما أن آثار تغير المناخ تعرقل بشدة الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية. وأشار إلى قلق المجتمع الدولي إزاء عجز أفريقيا جنوب الصحراء عن تحقيق أي هدف من الأهداف الإنمائية بحلول عام ٢٠١٥، مؤكدا ضرورة وفاء شركاء التنمية بالتزاماتهم تجاه أفريقيا على الفور. ونجاح الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بين أنه يمكن للبلدان الأفريقية أن تتخطو خطوات واسعة تجاه الحكم السديد والتنمية المستدامة إذا حظيت بالدعم والتضامن الدوليين المستدامين.

٣٩ - السيد بوديني (سان مارينو): قال إنه ينبغي تسخير الزخم السياسي الحالي المتعلق بتغير المناخ لصياغة استراتيجية عالمية تتصدى لهذه الحالة الملحة. واللجنة مسؤولة عن التحضير لمؤتمر تغير المناخ المزمع عقده في بالي. والتقدم المحرز بشأن التكنولوجيات الجديدة والطاقت المتجددة يشكل جانبا من الجوانب الرئيسية في هذه العملية، وينبغي أن تركز

نفس الوقت، ولكن ينبغي لها في أي ظرف من الظروف ألا تحول مسار الموارد الشحيحة بالفعل والمخصصة للتنمية.

٤٥ - وأوضح أن تعزيز التنمية المستدامة في المناطق الجبلية من الأمور الهامة، ليس محافظة على التنوع البيولوجي فحسب، بل كذلك دعماً للمعرفة التقليدية لشعوب الجبال وإدماجاً للمناطق الجبلية في الاقتصادات الوطنية. وينبغي تعيين ومعالجة آثار تغير المناخ على المناطق الجبلية والاحتياجات الخاصة لتلك المناطق.

٤٦ - وأردف قائلاً إن المناسبة الرفيعة المستوى بشأن تغير المناخ والمناقشة التي تلتها أكدت تأكيداً لا لبس فيه العلاقة بين تغير المناخ والقضاء على الفقر، الذي يتطلب المزيد من الجهود الجماعية على أساس شراكة حقيقية ومسؤوليات مشتركة ولكن متفاوتة. وتأمل نيبال أن يمهد الزخم المتولد طريق التوصل إلى اتفاق عالمي بشأن تغير المناخ مع التقيد الصارم الطويل الأجل بالالتزامات الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وستكون البداية في المؤتمر القادم لتغير المناخ في بلي.

٤٧ - وأضاف أن الاحتتام الناجح لجهود نيبال المستمرة الرامية إلى بناء السلام ما زال الأولوية القصوى للحكومة، مما يتطلب توفر الموارد وتعبئتها تعبئة فعالة، فضلاً عن استمرار شركاء التنمية في تقديم الدعم. ومن المهم بنفس القدر كفاءة الأخذ بسياسات متماسكة على الصعيدين الوطني والدولي، مع تدعيم الملكية الوطنية والقيادة فيما يتعلق بالخطط والأولويات الإنمائية.

٤٨ - ومضى يقول إن نيبال تعلق أهمية كبرى على الدور الإنمائي المعزز لمنظومة الأمم المتحدة والكفاءة التشغيلية لوجودها على الصعيد القطري. وينبغي التركيز على تنفيذ برامج تعزز بناء القدرات الإنمائية الوطنية والمحلية، وتدعيم الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية المبنية على أساس تحقيق

الأكثر كفاءة إلى الإطار المتكامل المحسن للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نمواً.

٤٣ - ومضى يقول إنه ينبغي الأخذ في الحسبان بالاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، وبالصعوبات التي تواجهها تلك البلدان فيما يتعلق بجميع القضايا التي تنظر فيها اللجنة. ودعا المجتمع الدولي إلى بذل جهود متضافرة لمعالجة الفقر المدقع والتهميش المستمرين اللذين تعاني منهما أقل البلدان نمواً، وبخاصة عن طريق كفاءة التنفيذ الفعال في الوقت المناسب لبرنامج عمل بروكسل. وبالمثل، تواجه البلدان النامية غير الساحلية صعوبات خاصة فيما يتعلق بعبور ونقل السلع والخدمات من البحر وإليه. ومن الضروري كفاءة تنفيذ برنامج عمل ألماني بغية تعزيز التعاون المفيد في مجال النقل العابر وتيسير التجارة لتلك البلدان. وفضلاً عن ذلك، ينبغي أن يركز استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماني المزمع أن يجري عام ٢٠٠٨ على الوفاء بالالتزامات المقطوعة. واسترعى الانتباه إلى الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً الخارجة من صراعات، فحث المجتمع الدولي على تقديم الدعم المالي والتقني إلى تلك البلدان بحيث يساعدها على تحقيق السلام والتنمية المستدامين. وينبغي للمجتمعات المانحة أن توجه المعونة من خلال الميزانيات الوطنية بغية زيادة الاستثمار العام ودعم الأولويات الإنمائية الوطنية. والوفاء بالالتزامات المالية الدولية في الوقت المناسب، وبخاصة تنفيذ تدابير تخفيف عبء الديون وتحقيق أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية، من الأمور الحاسمة بالنسبة لدعم التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للبلدان النامية ولأقل البلدان نمواً.

٤٤ - واستطرد قائلاً إنه ينبغي ألا ينظر إلى القضية الجوهرية لتغير المناخ بمعزل عن الأمن البشري، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والحماية البيئية، بل في سياق علاقتها بتلك الأمور. وتشكل هذه القضية تهديداً، كما أنها تتيح فرصة في

الصدد، حث اللجنة على التوصل إلى نتائج من شأنها أن تساعد البلدان الفقيرة على المشاركة في التجارة الدولية بشروط عادلة بغية تمكينها من توليد الموارد اللازمة للحد من الفقر بدلا من الاعتماد على الصدقة.

٥٢ - وأعرب عن القلق إزاء التعليق المستمر لجولة الدوحة، وحث البلدان التجارية الرئيسية على إظهار المرونة والإرادة السياسية اللازمين لإجراء المفاوضات بأسلوب مؤات للبلدان النامية. وتطلع إلى إنشاء نظام عادل ومتوازن للتجارة الدولية وإلغاء الإعانات الزراعية وإزالة الحواجز التجارية التي تعترض سبيل السلع الأساسية والخدمات غير الزراعية بغية تعزيز وصول البلدان النامية إلى التجارة الدولية.

٥٣ - وأخيرا، أعرب عن ترحيب وفد بلده بالمناسبات الجانبية المزمع عقدها في الدورة الحالية، شريطة أن تكون ذات توجه إنمائي وأن تشكل قيمة إضافية لمناقشات اللجنة. وقال إن وفد بلده يتوقع أن يؤخذ في الحسبان بالاعتبارات الإقليمية عند اختيار المشاركين في المناقشات والمتكلمين الرئيسيين في تلك المناسبات بغية كفالة منظور مختلف وتوازن في المناقشات.

٥٤ - السيد تون (ميانمار): قال إنه وفقا للحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠٠٧، واصلت البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية أداءها الاقتصادي القوي في عام ٢٠٠٦، فوصل متوسط معدلي النمو إلى ٦,٥ في المائة و ٧,٢ في المائة على التوالي. ومع ذلك، فبالرغم من هذا التحسن الإجمالي، لم توزع فوائد التنمية والنمو توزيعا متساويا. ولا تزال اقتصادات الكثير من البلدان النامية غير قوية بما يكفي لدعم مساعي حكوماتها الرامية إلى تحقيق أهدافها الإنمائية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٥ - وأضاف أنه لتحقيق تلك الأهداف، ولا سيما هدف تخفيض الفقر إلى النصف، تحتاج البلدان النامية إلى بيئة

الأهداف الإنمائية. وسيتيح الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات الفرصة للتعاون الإنمائي البناء.

٤٩ - السيد ماتنجي (ملاوي): قال إنه بالرغم من أهمية العلم والتكنولوجيا لتعزيز النمو والتنمية الاقتصاديين السلميين في البلدان الغنية والفقيرة، فالفجوة الرقمية آخذة في التزايد. ودعا اللجنة إلى النظر على نحو شامل في البند ذي الصلة من جدول الأعمال والتوصل إلى نتيجة تستهدف تخفيض هذه الفجوة والقضاء على العواقب غير الضرورية الناتجة عن النظام الدولي للملكية الفكرية، وبخاصة من خلال توفير خدمات عامة ضرورية بأسعار مقبولة، وتهيئة بيئة مؤاتية لتعلم وتطوير التكنولوجيات المحلية القائمة على أساس البراءات الموجودة. والتنمية القائمة على أساس المعرفة هي المقوم الأساسي للحد من الفقر في البلدان النامية.

٥٠ - وأضاف أن المناقشة المواضيعية غير الرسمية التي أحرمتها الجمعية العامة في أواخر تموز/يوليه - أوائل آب/أغسطس، والمناسبة الرفيعة المستوى للأمين العام بشأن تغير المناخ التي عقدت في أيلول/سبتمبر، قامت بزيادة الوعي الدولي بأهمية حماية المناخ العالمي للأجيال الحالية والمقبلة. وبينما تعد الدول لعقد مؤتمر بالي لتغير المناخ في كانون الأول/ديسمبر، ينبغي أن تركز اللجنة على قضايا معينة تثير القلق وأن توصي بطرق معالجتها وينبغي للجنة أن تدعو بالإجماع البلدان المتقدمة النمو إلى مساعدة البلدان النامية على اعتماد التدابير الواجبة للتخفيف والتكيف عن طريق نقل التكنولوجيات الملائمة للمناخ إلى تلك البلدان.

٥١ - ولما كان المجتمع الدولي يعد العدة لعقد مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية، فقد دعا المتكلم للجنة إلى المعالجة الشاملة لقضايا مثل تخفيف عبء الديون والمساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار المباشر الأجنبي والتجارة الدولية. وفي هذا

الفقر على النحو اللائق، فلن يمكن تحقيق النمو الاقتصادي ولا التنمية الاجتماعية ولا الحماية البيئية. وفي هذا الصدد تتطلع حكومة بلده إلى الاحتتام الناجح لمؤتمر بالي لتغير المناخ، الذي سيشكل خطوة حاسمة صوب إنشاء نظام مناخي نزيه وعادل ذي توجه إنمائي. وتقع على عاتق البلدان المتقدمة النمو والتنمية مسؤولية مشتركة ولكن متفاوتة عن الاتحاد في شراكة عالمية لمكافحة تغير المناخ لصالح الأجيال الحالية والمقبلة.

٥٨ - السيد العود (اليمن): قال إن التركيز على أقل البلدان نمواً من الأمور الضرورية نظراً للصعوبات التقنية والمالية الرئيسية التي تواجهها تلك البلدان في تنفيذ استراتيجياتها الوطنية في مجالات تخفيض حدة الفقر والتعليم والتنمية البشرية. واليمن، الذي يقع في هذه الفئة، يجاهد من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال خطته الإنمائية الخمسية، إلا أنه يحصل سنوياً على مساعدة إنمائية رسمية تقل بما يقارب الثلث عن بلدان أخرى ذات وضع اقتصادي مماثل. وفي هذا السياق، حث المتكلم الشركاء الدوليين على الوفاء بالتزاماتهم بتحقيق هدف المساعدة الإنمائية الرسمية، وهو ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي ومواصلة اتخاذ التدابير اللازمة لإلغاء الديون أو تخفيفها، وفتح الأسواق والإعفاءات الضريبية على السلع، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات لأقل البلدان نمواً.

٥٩ - وأضاف أن تنفيذ نتائج مؤتمر قمة الألفية وتوافق آراء مونتيري من الأمور الجوهرية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، كما أن تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية من الأمور الحيوية للشراكة العالمية من أجل تحقيق تلك الأهداف. ولذلك، تطلع المتكلم إلى الحوار الوشيك الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، وأكد أنه ينبغي لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية الذي سيعقد قريباً أن ينظر في الوفاء بالالتزامات التي سبق قطعها وأن يستكشف موارد جديدة لتمويل التنمية.

اقتصادية دولية مؤاتية على نحو أكبر بكثير ومساعدة دولية معززة. ولكي تنتفع تلك البلدان من التجارة، فهي تحتاج إلى نظام تجاري متعدد الأطراف ذي توجه إنمائي وعدالة أكبر. ويجب الانتهاء من جولة الدوحة، كما يجب أن تظهر البلدان المتقدمة النمو مرونة وإرادة سياسية في معالجة نواحي قلق البلدان النامية. ولن تؤدي التفاوتات في النظام التجاري الدولي إلا إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي وإخفاق معظم البلدان النامية في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. ويجب استغلال الزخم الناتج عن قرارات الأمم المتحدة ونتائج المؤتمرات الإنمائية الدولية من أجل مساعدة البلدان النامية على تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والتقدم الاجتماعي. وسيتيح الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية فرصة لتعزيز الشراكة العالمية والدفع بالبرنامج الإنمائي الدولي إلى الأمام. ويجب تحويل الالتزامات الدولية الحالية إلى أعمال، وزيادة تدفق المساعدة الإنمائية التي يمكن التنبؤ بها، وإيجاد موارد مبتكرة لتمويل الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

٥٦ - ومضى يقول إن الخطة الإنمائية الوطنية لحكومة بلده تستهدف الإسراع بالنمو، وتحقيق التنمية العادلة والمتوازنة، وتخفيض الفجوة الإنمائية الاجتماعية - الاقتصادية بين المناطق الريفية والحضرية في ميانمار. وقد جرى إحراز تقدم كبير في عدد من القطاعات، منها الصحة والتعليم والهياكل الأساسية والزراعة. والمنجزات التي تحققت بموجب هذه الخطة تشمل أيضاً أهدافاً كثيرة تتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية.

٥٧ - ورحب بإعادة تأكيد المجتمع الدولي في المناسبة الرفيعة المستوى بشأن تغير المناخ شعوره بالإلحاح والالتزام والإرادة السياسية في التصدي لتحديات تغير المناخ. ومع ذلك، لن يجري حسم مسألة تغير المناخ إلا بمعالجة أسبابه الجذرية. ويشكل الفقر سبباً أساسياً للتدهور البيئي، كما أن التخلف والحرمان يسفران عن صعوبات اقتصادية وسياسية واجتماعية في البلدان النامية. وما لم يجر تناول تخفيف حدة

٦٠ - ومضى يقول إنه على اليمن أن يستعد لمواجهة آثار تغير المناخ من جراء الكوارث الطبيعية في المنطقة، كما أنه تقع على عاتق اليمن مسؤولية مشتركة لإنقاذ البشر من هذه التهديدات التي تفرض أعلى ثمن على البلدان التي لديها أقل قدر من الموارد. ولهذا، دعا إلى التحلي بالمرونة في مؤتمر تغير المناخ الذي سيعقد في بالي قريبا، كما دعا إلى بدء مفاوضات تتم بحلول عام ٢٠٠٩ وتعنى بنظام يحل محل بروتوكول كيوتو في عام ٢٠١٢.

٦٤ - السيد تورينغتون (غيانا): قال إن تزايد الاهتمام في الأسابيع القليلة الماضية بتغير المناخ يوضح الأبعاد الحقيقية والمعقدة للقضية ولصلاقتها التي لا يمكن فصلها عن عملية التنمية برمتها. وبالنسبة لبلدان كثيرة لا يشكل تغير المناخ مجرد قضية إنمائية أخرى، بل ظاهرة تؤثر تأثيرا مباشرة على جهود تلك البلدان لتحسين مستويات معيشة شعوبها وتشكل تهديدا خطيرا لفرصها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي لهذا الاهتمام المتزايد أن يسفر عن أهداف عملية وطموحة بدرجة أكبر للمفاوضات القادمة التي ستجري في بالي؛ وعن نظام يعقب كيوتو يكون مدعما لجهود البلدان النامية ويكفل أن تكون حقائق إحراز مستويات مستدامة من التنمية، وبخاصة السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، منقوشة بوضوح في الضمير الدولي. وفي هذا الصدد، قام وفد غيانا لدى المناسبة الرفيعة المستوى بشأن تغير المناخ بالدعوة إلى زيادة الموارد المالية التي يمكن التوصل إليها بيسر، وبناء القدرات من أجل قيام البلدان النامية بالتخفيف من آثار تغير المناخ.

٦٥ - وأضاف أن التجارة هي الوسيلة التي تفضلها حكومة بلده للتوصل إلى مستويات مستدامة من التنمية. وقد جرى التدليل على أنه يمكن للاختتام الناجح لجولة الدوحة أن يولد موارد إضافية من أجل التنمية تتراوح بين ٢٥٠ و ٤٠٠ مليار دولار سنويا. وأشار إلى أن الزراعة كانت محور المفاوضات، قائلا إن ٧٥ في المائة من الفقراء في العالم يعيشون في المناطق الريفية ويعملون بالزراعة أو بالأنشطة المتصلة بها. والزراعة هي أيضا القطاع الأكثر تأثرا بسياسات البلدان المتقدمة النمو. ولا تزال البلدان المتقدمة النمو تروج

٦١ - السيد ولد حضرمي (موريتانيا): قال إن بلده يقدر الاهتمام المتزايد الذي تكرسه الأمم المتحدة لقضايا التنمية في محافل، مثل المناسبة الرفيعة المستوى بشأن تغير المناخ التي عقدت مؤخرا والحوار الوشيك الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية. ومع ذلك، فمن الأساسي أن يظهر الاهتمام المتنامي بتغير المناخ في أعمال ملموسة، مثل التزام البلدان الصناعية بتخفيض انبعاثات الغاز التي تعرض طبقة الأوزون للخطر وتؤثر تأثيرا سلبيا على البيئة وجميع نواحي الحياة البشرية.

٦٢ - وفيما يتعلق بالاقتصاد والصحة والبيئة في القارة الأفريقية، قال إن القارة تتخلف كثيرا عن القارات الأخرى وأن بعض أنشطتها البشرية يؤثر على البيئة تأثيرا مباشرا يصل إلى حد زيادة التصحر والجفاف. والبلدان جنوب الصحراء، ومنها موريتانيا، تُبتلى بانتظام أيضا بأسراب من الجراد، وهذه مشكلة لها تأثير ضخم على الحياة اليومية وتستحق انشغالا دوليا على نحو لا يقل عن الانشغال بسبب تغير المناخ.

٦٣ - وأضاف أنه بالنسبة للبلدان الفقيرة، فالغاء الديون وحده ليس كافيا، بل ينبغي فتح الأسواق أمام صادراتها وتخفيض التعريفات الجمركية المفروضة عليها. وستعود عضوية هذه البلدان في منظمة التجارة العالمية بالنفع على اقتصاداتها أيضا. والتحول الديمقراطي الذي حدث في موريتانيا مؤخرا

لإرساء السلام وتحقيق الأمن، كما يؤكد ضرورة التعاون في عالم اليوم الذي يتسم بالعولمة. وفي هذا الصدد، يشير وفد بلده باهتمام إلى منظور جرى الإعراب عنه في الخطاب الرئيسي الذي أدلى به في بداية المناقشة العامة للجنة (A/C.2/62/SR.2)، وهو أنه في سياق ما يجري تلقيه اليوم من حكمة، لا تزال مصالح الدول الصغيرة ومصائرنا هامشية على الصعيد الدولي في جداول أعمال الأطراف من الدول الرئيسية والجهات من غير الدول. وتوجد حاجة ماسة إلى توضيح حقيقة الترابط العالمي. فلا الاندماج الأكبر للدول الصغيرة في الاقتصاد الدولي، ولا دعم مشاركة تلك الدول في التجارة، ولا مبدأ مسؤولية مشتركة ولكن متفاوتة يمكن أو ينبغي أن يركز على مجرد النزعات الغيرية.

٦٩ - وأردف قائلاً إنه ينبغي للجنة أن تنظر في التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأن تسعى إلى تنشيط الجهود التي يبذلها أكبر عدد ممكن من البلدان بغية تيسير تحقيق هذه الأهداف. والأمم المتحدة وسيلة مناسبة بوجه خاص تدل على الطريق المؤدي إلى إقامة شراكات عالمية بحق من أجل التنمية. وحكومة بلده، إذ تدرك هذه الحقيقة، قدمت إلى الجمعية العامة مبادرة تدعو إلى نظام إنساني عالمي جديد يركز على الإنصاف والعدالة الاجتماعية. ويحتاج العالم إلى صياغة استراتيجية مختلفة نوعياً وأكثر شمولا تؤدي إلى التوصل إلى توافق سياسي قوي في الآراء وشراكة عريضة القاعدة لتناول خطط إرساء السلام العالمي وتحقيق التنمية.

٧٠ - السيد صالح (لبنان): قال إنه من المحتمل أن تصبح التحديات الخطيرة التي يواجهها الاقتصاد العالمي أكثر وضوحاً في ظل التراجع الاقتصادي العالمي المتوقع في عام ٢٠٠٧. ومما يزيد من تفاقم هذه التحديات بطء تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ونظراً لعدم إحراز إنجازات رئيسية في هذا

نظرية مؤداها أن التجارة الحرة تضمن الرخاء للجميع. ومع ذلك، فالواقع أن بلدانا كبلا لا يمكنها أن تتنافس بنجاح في أسواق حرة تماماً إلا إذا جرت مساعدة تلك البلدان على القيام بالانتقال التدريجي. ولهذا، يتحتم على المفاوضات المعنية بالترتيبات التجارية المقبلة أن تولي الاهتمام الواجب للتحديات الإنمائية التي تواجهها الدول الصغيرة.

٦٦ - ومضى يقول إن غيانا توافق على أن يتحمل كل بلد المسؤولية الرئيسية عن تحسين نوعية حياة مواطنيه، ولهذا تعمل جاهدة لكي تكفل استعدادها استعداداً أفضل للانتفاع بالفرص المتاحة في الاقتصاد الدولي والازدهار في العالم الحديث، وطريق تحقيق تلك الرؤيا هو البناء على الأسس الإيجابية الموضوعية حتى الآن، مع التصدي في نفس الوقت للتحديات الناشئة من خلال الأخذ باستراتيجية تركز على التزام صارم بالعدالة الاجتماعية وإيمان راسخ بقوة اقتصاد السوق الحرة النابض بالحياة.

٦٧ - واستطرد قائلاً إن حكومة بلده تلتزم باقتصاد واحد وسوق واحدة لمنطقة البحر الكاريبي. ويمكن للمنطقة أن تواصل الحياة على أفضل وجه عن طريق التعجيل بعملية التكامل الجارية بالفعل. ومن العناصر الجوهرية في هذا النهج إنعاش الزراعة وتعزيز المزيد من الأمن الغذائي. ولا تزال الزراعة تلعب دوراً هاماً في الكثير من اقتصادات المنطقة، وأداء هذا القطاع له أهمية حيوية بالنسبة لتوقعات منطقة البحر الكاريبي فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد بذلت المنطقة قصارى جهدها لكي تجعل قطاعها الزراعي أكثر دينامية وتنافسية، فضلاً عن التنويع عن طريق الدخول في مشاريع اقتصادية قابلة للنمو. وتمثل مبادرة جاغديو استراتيجية شاملة لتحقيق هذه الأهداف.

٦٨ - وأضاف أن التفاوت المتأصل على جميع المستويات داخل البلدان والمناطق وعبرها يشكل تحدياً للتوقعات العالمية

٧٣ - وأضاف أن الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية ومؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية سيقدما فرصة متجددة للإعراب من جديد عن الحاجة إلى آليات تيسر تنفيذ الالتزامات المقطوعة في توافق آراء مونتييري وتنظر في مصادر مبتكرة لتمويل التنمية.

٧٤ - ومضى يقول إنه بالإضافة إلى أن القرار الناتج عن المفاوضات حول الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات يقدم إرشادات معيارية وتوجيهات للسياسات إلى حوالي ٤٠ من كيانات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، ينبغي لذلك القرار أن يشدد على أن تكون الأنشطة التشغيلية للمنظمة مملوكة ومدارة وطنيا وتعتمد على الطلب بدلا من اعتمادها على المانحين وحالية من أية مشروطة. وفي هذا الصدد، كثر الإعراب عن ضرورة زيادة التمويل الرئيسي لهذه الأنشطة والاحتفاظ بالطبيعة التعددية والحيادية لهذا التمويل.

٧٥ - وقال إن حكومة بلده تدعم الجهود الرامية إلى تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ وترحب بإنشاء منتدى التعاون الإنمائي وعقد أول استعراض وزارى سنوي في أحدث دورة موضوعية للمجلس؛ وتدعو إلى الاستئناف والإتمام المبكرين لجولة الدوحة التي يتسبب استمرار تعليقها في إعاقة تحقيق أحد الأهداف الإنمائية للألفية، وهو إقامة نظم تجارية مفتوحة تركز على قواعد؛ وتدعم مبادرة المعونة لصالح التجارة؛ وتؤيد الدعوة إلى إصلاح مؤسسات بريتون وودز.

٧٦ - وأخيرا قال إنه يتعين على المجتمع الدولي أن يولي المزيد من الاهتمام للحالة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية السيئة للشعب الذي يعيش حاليا، أو كان يعيش فيما سبق، في ظل الاحتلال الأجنبي؛ وأن يدرك آثار الاحتلال الأجنبي على التنمية المستدامة لذلك الشعب ومعيشته. وينبغي للجنة

الصدد، قال أنه يشك في بلوغ تلك الأهداف بحلول عام ٢٠١٥. وأكد ضرورة تنفيذ نتائج جميع المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات ذات الصلة.

٧١ - وأعرب عن القلق إزاء ضعف البلدان النامية المستمر أمام أي تباطؤ اقتصادي في البلدان المتقدمة النمو الرئيسية؛ وفيما يتعلق بانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، دعا البلدان المتقدمة إلى بذل جهود ملموسة لتحقيق أهداف مونتييري وللتشجيع على المزيد من إلغاء الديون وتخفيف أعبائها وإعادة هيكلتها بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٧٢ - وفيما يتعلق بقضية تغير المناخ، قال إنه يجب الاختيار بين المصالح الفردية والمصالح العام. ويرى وفد بلده أن المصالح العام يكمن في تخفيض الانبعاثات تخفيضا كبيرا وفي مشاركة جميع البلدان في الاستجابة الدولية الفعالة والواجبة لتغير المناخ وفقا للمسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة الواقعة على عاتق البلدان وقدرات كل منها وظروفها الاجتماعية - الاقتصادية. واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبيروتوكول كيوتو هما الصكان الملائمان لمعالجة تغير المناخ. وينبغي تنفيذ أهدافهما مع المراعاة الكاملة للمبادئ المتضمنة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وبخاصة المبدأ ٧ المعني بالمسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة. وعلاوة على ذلك، يتعين معالجة تغير المناخ في إطار التنمية المستدامة مع الاهتمام بنفس القدر بالتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة. والآن، وقد ألفت المناسبة الرفيعة المستوى بشأن تغير المناخ المزيد من الضوء على هذه القضية، يأمل وفد بلده في أن يتمكن مؤتمر بالي لتغير المناخ من شحذ الإرادة السياسية الكافية لدى الدول الأعضاء من أجل زيادة زخم المفاوضات والتوصل إلى اتفاق شامل وجامع ينشئ نظاما جديدا للحد من انبعاثات البلدان المتقدمة النمو بعد كيوتو.

الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، مما يؤكد من جديد أهمية التجارة والتيسيرات التجارية بوصفهما من أولويات برنامج عمل ألماتي. ومع ذلك، فباراغواي، كبلد نام غير ساحلي، لا تزال تدعو إلى توفير معاملة فعالة خاصة ولكن متفاوتة. وتحقيقاً لهذا الغرض، من المهم الإشارة إلى أن البلدان النامية غير الساحلية ليست مجرد مجموعة مستضعفة في الأمم المتحدة، بل هي من أعضاء منظمة التجارة العالمية.

٨١ - وأضاف أن فرض البلدان المتقدمة النمو الحصص والرسوم التعويضية والحد الأقصى والمتصاعد للتعريفية الجمركية يتنافى مع العولمة. وبالتالي، فلكي يجري التغلب على هذه المشاكل وإنشاء نظام اقتصادي دولي أكثر عدلاً، ينبغي للجنة أن تبذل قصارى جهدها للاهتمام بالمواضيع الرئيسية في البرنامج الإنمائي.

٨٢ - السيد ميرو (جمهورية تنزانيا المتحدة): أعرب عن قلقه من أن تباطؤ الاقتصاد العالمي سيؤثر تأثيراً سلبياً على الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويواجه بلده بالفعل عدداً من التحديات التي تقيد معدل نموه، بما فيها من قدرة محدودة على تعبئة الموارد المحلية والخارجية من أجل تحقيق التنمية، وسوء شروط التبادل التجاري، وقيود جانب العرض، وعدم كفاية الهياكل الأساسية، ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومع ذلك، تحرز جمهورية تنزانيا المتحدة بعض التقدم صوب تحقيق أهدافها، وبخاصة في مجالات التعليم الأولي والمساواة بين الجنسين ووفيات الأطفال.

٨٣ - وأضاف أنه على الأمم المتحدة أن تبذل قصارى جهدها لتعبئة الإرادة السياسية، من أجل الخروج من المأزق الحالي في جولة الدوحة بغية كفاءة استمرار البلدان في العمل داخل نظام يركز على قواعد. وقد يكون عقد اجتماع رفيع المستوى أفضل سبيل لاستئناف تلك المفاوضات.

أن تبعث برسالة واضحة إلى المعتدي مفادها عدم التسامح مع الاعتداءات المقصودة على البيئة.

٧٧ - السيد بوفيا (باراغواي): قال إن عدم إحراز تقدم في جولة الدوحة يشكل عقبة حقيقية أمام البلدان النامية وغير الساحلية، مثل باراغواي، التي تعوق تقدمها صوب التصنيع عقبات مثل الأسواق المغلقة وتكاليف النقل الإضافية والتعريفية الجمائية. ومع ذلك، نجحت باراغواي في أن تصبح منتجة رئيسية لسلع زراعية متنوعة، مما يدل على أنه إذا أزيلت البلدان المتقدمة النمو إعاناتها الزراعية التي تتنافى مع روح العصر وأصبحت مفتوحة بحق أمام التجارة الثنائية، فلن تحتاج البلدان النامية احتياجاً حقيقياً في واقع الأمر إلى تلقي المساعدة الإنمائية الرسمية.

٧٨ - وأضاف أن باراغواي دلت بنجاح، في إطار السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، على أنه ينبغي النظر إلى عدم التماثل بوصفه تحديداً يبطئ من تحقيق التنمية المتناسقة في الأقاليم. ونتيجة لذلك، فقد أدرك صندوق السوق للتقارب الهيكلي ضرورة تحسين الهيكلين الأساسيين للإنتاج والنقل في البلدان الصغيرة.

٧٩ - ومضى يقول إن الإنتاج الزراعي في باراغواي يتعرض للتهديد المتزايد من جراء تغير المناخ الذي يأخذ شكل فترات طويلة من الجفاف وحرائق متكررة في الغابات وتصحر زاحف. ولهذا بدأ المنتجون الزراعيون في باراغواي الاهتمام بإنتاج مصادر للطاقة أقل ثمناً وأكثر ملاءمة للبيئة، مثل الإيثانول والديزل الحيائي. ومن المتوقع أن يخفض توافر هذا الوقود البديل اعتماد باراغواي، ليس على واردات النفط الباهظة الثمن فحسب، بل على التمويل الخارجي للتنمية أيضاً.

٨٠ - وأعرب عن ترحيب وفد بلده باتخاذ الجمعية العامة القرار ٢١٢/٦١ بشأن أعمال معينة تتعلق بالاحتياجات

عاجلة لكبح انبعاثات غاز الدفيئة، ينبغي إجراء مفاوضات في أقرب وقت ممكن بهدف إبرام اتفاق لما بعد عام ٢٠١٢. وفضلا عن ذلك، ففي ضوء الآثار السلبية التي تتركها أزمة الطاقة الحالية على الاقتصاد الوطني، ستؤيد حكومة بلده جميع الجهود الرامية إلى تعزيز مصادر الطاقة البديلة وكفاءة استخدام الطاقة.

٨٧ - وأضاف أن للعلم والتكنولوجيا دورا حاسما في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف المتفق عليها دوليا. ولهذا، يتعين أيضا تشجيع نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، خاصة وأن العولمة تنحو إلى توسيع فجوة التكنولوجيا بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

٨٨ - واختتم قائلا إن وفد بلده يدعم الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة، ويتطلع إلى نتائج إيجابية للمفاوضات المتعلقة بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات. وإجراء استعراض مركز سيساعد على إحراز تقدم حقيقي صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف المتفق عليها دوليا.

٨٩ - السيد مابونندو (جمهورية الكونغو): رحب بالاهتمام الذي توليه الأمم المتحدة لقضايا مثل التنمية المستدامة وتغير المناخ وتخفيف عبء الدين والقضاء على الفقر. وتشارك حكومة بلده بثبات في إصلاح هذه المجالات، وتلتزم أيضا بتعزيز التجارة الدولية والتنمية، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وتمويل التنمية.

٩٠ - وقال إن الطريق المسدود في جولة الدوحة لا يهدد بحدوث حركة ارتجاعية حثيئة تعود بالضرر على البلدان النامية فحسب، بل أيضا بإعاقة تنفيذ الالتزامات التي قطعتها الدول الأعضاء في منظمة التجارة الدولية من أجل إلغاء جميع أشكال إعانات التصدير بانهاء عام ٢٠١٣.

٨٤ - ومضى يقول إن الأداء الاقتصادي العام لجمهورية تنزانيا المتحدة كان قويا في السنوات القليلة الماضية نتيجة للإطار السليم لسياسات الاقتصاد الكلي، والتقدم في مجال الإصلاحات الهيكلية، والمشاركة الكبيرة للقطاع الخاص. ومع ذلك، فما زال المستوى غير المستدام للدين الوطني يشكل تحديا خطيرا أمام بذل المزيد من الجهود الإنمائية على الرغم من تخفيف عبء الدين المقدم بموجب المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين والمبادرات الثنائية الأخرى للتخفيف من أعباء الديون. وعلى الرغم من أن المفاوضات لا تزال جارية لزيادة تخفيض عبء الدين، فمن الواضح أن بلده لن يكون في وضع يسمح بتسديد ديونه في المستقبل القريب. وفضلا عن ذلك، فإذا كان المجتمع الدولي جادا إزاء الحد من الفقر، فالحل الواضح هو إلغاء دين الدول النامية المتعدد الأطراف ككل بغية إطلاق الموارد اللازمة للحد من الفقر وتحقيق التنمية. ومن الضروري أن تعبئ البلدان النامية، من جانبها، مواردها المحلية.

٨٥ - واستطرد قائلا إنه بالرغم من أن تحقيق التنمية يتطلب مبالغ ضخمة لتمويله، فينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر إلى تمويل التنمية نظرة إيجابية. ففي حالة أفريقيا، على سبيل المثال، يمكن لهذا التمويل أن ينشط الطلب ويعزز تبادل السلع والخدمات وعوامل الإنتاج. والتطورات الجارية في أفريقيا بصفة عامة، وفي بلده بصفة خاصة، توضح أن تمويل التنمية يمكن أن يؤدي أيضا إلى نمو منتظم طالما جرت تهيئة زخم معين. ولهذا ينبغي للحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية الذي سيجري قريبا أن يبذل جهودا جادة لإيجاد وسائل بديلة لتمويل التنمية.

٨٦ - وأردف قائلا إنه كثيرا ما يعاني بلده من بعض النتائج الأكثر تدميرا الناجمة عن تغير المناخ، مثل الجفاف الشديد والفيضانات. ونظرا لضرورة اتخاذ إجراءات عالمية

المستدامة. ومع ذلك، صادرت إسرائيل بالأمس فقط حوالي ١١٠ هكتارات من الأراضي الزراعية في القدس العربية. وفضلا عن ذلك، تواصل إسرائيل فرض ضرائب مرتفعة على المزارعين السوريين في الجولان المحتل بغية حرمانهم من الوصول إلى الأسواق الإسرائيلية وطردهم من أرضهم في نهاية المطاف لكي تمهد الطريق لإقامة مستوطنات إسرائيلية. وقد حان الوقت لتحميل القيادة الإسرائيلية مسؤولية هذه الأعمال.

٩٦ - ومضى يقول إن الأمم المتحدة وثقت الممارسات الإسرائيلية الشائنة توثيقا جيدا لعقود عديدة، ووصلت إلى أحدث تلك الممارسات، مثل تجاهل إسرائيل لفتوى محكمة العدل الدولية بشأن عدم مشروعية الجدار الفاصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وعقد مجلس حقوق الإنسان دورات خاصة لشجب الممارسات الإسرائيلية اللاإنسانية في الأراضي المحتلة، كما أن المقررين الخاصين يواصلون كل سنة فهرسة الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية للممارسات الإسرائيلية على الأراضي العربية. وسأل عما إذا كانت تلك الممارسات تسعى إلى تقويض جميع الجهود التي تبذلها الجمهورية العربية السورية وفلسطين لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، وعما إذا كانت إسرائيل تحرم أيضا الشعب المتضرر من حقه في التنمية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.

٩١ - وأضاف أن وفد بلده يعلق أهمية خاصة على تعزيز تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في البلدان النامية بوصفها أفضل سبل تجسير الفجوة الرقمية. وفي هذا الصدد، من المأمول أن تساعد الالتزامات المقطوعة في القمة العالمية لعام ٢٠٠٥ بشأن مجتمع المعلومات على تهيئة مجتمع عالمي للمعرفة يسمح لكل فرد بالحصول على قدم المساواة على منافع التكنولوجيا.

٩٢ - وأعرب عن أسفه حيث أن تمويل التنمية في بلده تحده عوامل مثل عبء الديون الذي لا يمكن تحمله ونقص المدخرات المحلية والانخفاض الكبير في حجم الاستثمارات المباشرة الأجنبية. ومع ذلك، من المتوقع أن يؤدي تنفيذ استراتيجية وطنية للحد من الفقر إلى تحقيق طائفة عريضة من التحسينات في مجالات مثل التعليم والعمالة والصحة والأمن والإدارة. وقد وضع أيضا نظام صارم للرصد والتقييم بغية كفاءة نجاح هذه المبادرة.

٩٣ - وأخيرا، قال إن وفد بلده يرحب بالمناسبة الرفيعة المستوى بشأن تغير المناخ التي أقيمت مؤخرا، ويثني على مبادرة بلدان حوض نهر الكونغو والأمازون وبورنيو باتخاذ نهج مشترك، وهي المبادرة التي تتقدم بها تلك البلدان في المؤتمر المقبل لتغير المناخ الذي سيعقد في بالي.

٩٤ - السيد جعفري (الجمهورية العربية السورية): تكلم ممارسة لحق الرد فقال إن وفد بلده يؤكد دائما أهمية عدم إضفاء الصبغة السياسية على القضايا الاقتصادية أو الاجتماعية. ولكن الملاحظات الختامية التي أدلى بها ممثل إسرائيل تؤكد رغبة في حرمان دول أعضاء من حق مناقشة الصعوبات التي يواجهونها في محاولاتهم الرامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

٩٥ - وأضاف أن الجميع سيوافقون على أن الاحتلال الأجنبي يتعارض كلية مع النمو الاقتصادي والتنمية